

عمان تلجأ مجدداً إلى الإغلاق التام لمحاصرة فايروس كورونا

الحد من آثار الجائحة والاستعداد لإطلاق مسار إصلاحي شامل



الحذر واجب والفرز مرفوض

اعتبرها مراقبون فرصة أخيرة أمام هذه الشركات لإثبات جدواها الاقتصادية. وتعليقا على الخطوة قال مراقب عُمانى إن السلطان هيثم "يوصل ثورته الإدارية للقضاء على الترهل في الجهاز الحكومي"، مضيفاً أن الشركات الحكومية المعنية والتي أُجِّلَت مسؤوليتها بالكامل إلى جهاز الاستثمار الذي تم تشكيله مؤخراً "كانت نقطة تسرب للميزانيات التشغيلية والتنموية على مدى عقود لأنها كانت إدارياً تقع بين مواصفات القطاع الخاص والإدارات الحكومية التقليدية، مما جعل من الصعب فرض رقابة مباشرة على أدائها".

واعتبر ذات المراقب أن "تغيير مجالس الإدارة هو الفرصة الأخيرة لهذا القطاع الاستثماري، وخصوصاً أن جهاز الاستثمار أعلن عن استعداده لاستغناء عن بعض الشركات الحكومية، مما يدل على ضوء سلطاني أخضر يشير إلى أن الدولة ليست بصدد تحويل مواردها لخدمة مشاريع لم تثبت جدواها أو واقعة في دائرة الفساد".

ومن جهتهم رأى متابعون للشأن العُماني في الدفع بهذا الإجراء الجديد المتعلق بشركات الدولة في هذه الفترة بالذات، وعلى الرغم من ضغوط جائحة كورونا، انعكاساً لقوة إرادة الإصلاح في عُمان، متوقعين أن تنطى الجائحة من وتيرة الإصلاحات وتعيد ترتيب الأولويات فيها بأن تُرجى بعضها إلى فترة ما بعد الأزمة تجنباً للصدمات، لكنها لن تلغي مسار الإصلاحات المعروف بإرادة قوية من رأس هرم السلطة.

كما أغلقت السلطنة الحدود الجوية، والبرية إلا لإعادة العالقين. وقالت الحكومة الأسبوع الماضي إنها ستبدأ في السماح لمواطنيها بالسفر جواً بعد الحصول على تصريح. وكان سلطان عمان الجديد قد وضع الاقتصاد ضمن أولويات برنامجه الإصلاحي، قائلاً في خطاب له إثر توليه زمام الحكم ببلاده مطلع العام الجاري، إن عُمان على عتبات مرحلة جديدة من تاريخها، واعدت بإنجاز تغييرات تطال الإدارة والاقتصاد كما تمسّ قطاع التعليم كأحد أولويات الدولة في عهده.

كورونا قد يعيد ترتيب الأولويات في عُمان ويبين وتيرة الإصلاح، لكنه لن يلغيه بسبب قوة الإرادة السياسية في إتمامه

وأصدر السلطان هيثم في وقت سابق مرسوماً سلطانياً أنشأ بموجبه جهازاً للاستثمار يتولى تملك وإدارة معظم صناديق الثروة السيادية وأصول وزارة المالية، باستثناء شركة تنمية نفط عُمان وخصص الحكومة في مؤسسات دولية. وبدأ الجهاز بممارسة أولى مهامه بالعمل على الرفع من كفاءة الشركات المملوكة للدولة وذلك بإعلانه، الأحد الماضي، عن إعادة تشكيل مجالس إدارة 15 شركة يشرف عليها الجهاز في خطوة

سلطنة عمان تكثف إجراءاتها لمواجهة وباء كورونا وفقاً لتطورات الجائحة، محاولة الحد من آثارها الصحية وتقليص فاتورتها الاقتصادية أملاً في تجاوز المرحلة الصعبة بأخف الأضرار، والانطلاق بسرعة أكبر في عملية الإصلاح والتطوير استناداً إلى رؤية السلطان هيثم بن طارق وإرادته القوية في إحداث نقلة نوعية في السلطنة.

وسقطت وكالة الأنباء العمانية، الثلاثاء، أن السلطنة ستمنع الحركة بين كافة محافظاتاتها خلال الفترة من 25 يوليو الجاري إلى 8 أغسطس القادم لمنع انتشار فايروس كورونا. ووصف البيان الصادر عن وزارة الصحة الخطوة بأنها "إغلاق تام" لجميع المحافظات. وستقر السلطنة أيضاً حظر تجول من الساعة مساءً حتى السادسة صباحاً خلال نفس الفترة التي تشمل عيد الأضحى، وستغلق جميع الأماكن العامة والمحلات التجارية خلال ساعات الحظر. وإلى حدود الثلاثاء ارتفع عدد الإصابات بكورونا في السلطنة التي يقطنها نحو 4.7 مليون نسمة إلى 69887 بعد تسجيل 1458 إصابة جديدة بالفايروس في ظرف أربع وعشرين ساعة، بينما ارتفع عدد الوفيات بالمرض إلى 337 بعد تسجيل 11 حالة وفاة جديدة. وكانت السلطنة قد فرضت في مارس الماضي إغلاقاً في مناطق معينة مثل مسقط ولفار والدقم وبعض البلديات السياحية، لكنها بدأت منذ شهر أبريل في تخفيف تدريجي للإجراءات فسمحت بإعادة فتح المراكز التجارية ورفعت إجراءات الإغلاق والعزل العام عن محافظة مسقط التي تضم العاصمة.

سلاح الميليشيات يثبت سطوته في العراق من خلال موجة الاختطاف والاعتقال

عمان الغانمي للقوات الأمنية بمختلف قطاعاتها لتكثيف الجهود للبحث عنها، موضحاً "هيوذا زميلة عزيزة علينا وتحظى بتقدير واحترام من قبلنا وعلت كثيراً من أجل العراق ومن الواجب علينا البحث عنها، والقوات تواصل جهودها منذ الليلة الماضية". وكان نشطاء حقوقيون ذكروا في وقت سابق أن مسلحين مجهولين اختطفوا المواطنة الألمانية في العاصمة العراقية. ويعانى العراق منذ سنة 2003 فوضى سلاح عارمة أثرت على مستوى الأمن والاستقرار في البلد، بسبب وجود ميليشيات مسلحة تجمع أغلبها علاقات وثيقة بالأحزاب الحاكمة. ورغم تردد فكرة ضبط فوضى السلاح في الخطاب السياسي العراقي، إلا أن تطبيقها على أرض الواقع بدأ في الكثير من المنعطفات والأحداث أمراً بالغ الصعوبة.

معين عبد الملك يطلق سجلاً بين قطر والشرعية اليمنية

الدوحة - أعربت قطر الثلاثاء، عن استغرابها الشديد من الزج باسمها في الحرب في اليمن، ورفضها لاتهام رئيس الوزراء اليمني معين عبد الملك، للدوحة بدعم جماعة الحوثي ضد القوات الموالية للحكومة في الحرب المستمرة منذ ستة أعوام. ويعتبر مثل هذا السجل بين قطر والشرعية اليمنية أمراً غير مألوف، بالنظر إلى الموقف القطري المساند على وجه العموم لحكومة الرئيس اليمني المعترف به دولياً عبدربه منصور هادي في الصراعات التي تخوضها ضد خصومها ومن بينهم المجلس الانتقالي الجنوبي الذي أعلن مؤخراً الإدارة الذاتية للمناطق الخاضعة لسيطرته بجنوب اليمن وعلى رأسها مدينة عدن التي تتخذها الشرعية عاصمة مؤقتة لها بسبب وقوع العاصمة صنعاء تحت سيطرة المتمرد الحوثيين. وجاء الموقف القطري رداً على تغيير مفاجئ في لهجة خطاب الحكومة اليمنية تجاه الدوحة والذي تجلّى في تصريحات صحافية لرئيس الوزراء معين عبد الملك على هامش زيارته للقاهرة قال فيها "منذ وقت مبكر دعمت قطر الميليشيا الحوثية بالمال والسلاح والإعلام والعلاقات، وعملت على زعزعة الاستقرار في اليمن، ومنذ الأزمة الخليجية صارت هذه السياسة القطرية واضحة".

موقف رئيس الوزراء اليمني متأثر بموقف مصر من قطر وصدى للصراع المتواصل منذ عدة سنوات بين القاهرة والدوحة

وكان واضحاً تاجر المسؤول اليمني بموقف القاهرة التي تخوض منذ سنوات صراعات شرساً ومعارك إعلامية ضد قطر على خلفية موقف الأخيرة من التغيير الذي أراح جماعة الإخوان المسلمين من الحكم وجاء بالرئيس المصري الحالي عبدالفتاح السيسي إلى السلطة. وشمل موقف رئيس الحكومة اليمنية أيضاً تركيا وهي إحدى الأخصوم مصر في الوقت الحالي، ليس فقط بسبب موقف انقرة من نظام الرئيس السيسي، ولكن أيضاً بسبب الصراع الشديد بالوكالة في الساحة الليبية والذي دخل مؤخراً منعطفاً جديداً بتهديد تركيا بدعم عملية عسكرية لحكومة الوفاق في منطقة سرت والجفرة التي قالت القاهرة إنها خط أحمر ملوحة باستخدام القوة العسكرية لمنع دخول قوات الوفاق المدعومة تركيا إليها.

وقال معين عبد الملك رداً على تقارير تحدثت عن قواعد عسكرية تركية في اليمن إنه لا يمكن القبول بوجود مثل تلك القواعد. وأوضح في ذات التصريحات الصحافية أن الأحاديث التي أثرت أخيراً حول قواعد عسكرية تركية في اليمن "ليست محل نقاش أو بحث، ولا يمكن القبول بها". وشدد على أن "هذه الدعوات صدرت من أصوات مرتهنة بلا وزن، وأنها تأتي ضمن محاولات بائسة، تستهدف التشويش على مواقف الحكومة الواضحة، والتأثير على علاقتنا مع دول تحالف دعم الشرعية".



هجوم دون سابق إنذار

ومؤخراً حاولت حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي جس نبض الميليشيات من خلال قيام جهاز مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الدفاع بمهاجمة مقر ميليشيا حزب الله العراق في ضاحية من ضواحي العاصمة بغداد، وتوقيف عدد من عناصر الميليشيا المشتبه بتحضيرهم لهجوم بصواريخ الكاتيونا على مقر رسمية داخل المنطقة الخضراء وسط بغداد، لكن ضغوط سياسية وإعلامية، وأيضاً تهديدات باستخدام السلاح أفضت إلى إطلاق سراح عناصر الميليشيا. ويستخدم سلاح الميليشيات في العراق أداة ضغط سياسي وتصفيية حسابات، ليست فقط داخلية، بل خارجية أيضاً، حيث إن عمليات تنفيذها تلك الميليشيات ضد سفارة الولايات المتحدة في العراق وأيضاً ضد بعض المواقع التي تضم جنوداً أميركيين، تحسب لفائدة إيران في صراع النفوذ الذي تخوضه

بغداد - تبحث السلطات الأمنية العراقية عن ناشطة ألمانية اختطفت في بغداد ليل الإثنين - الثلاثاء، في قضية جديدة تسلط الضوء على التحديات الأمنية التي لا تزال مطروحة بقوة العراق الذي لم ينجح رغم الجهود الكبيرة والتضحيات التي بذلها بشريا وماديا في استعادة توازنه واستقراره بشكل كامل الأمر الذي يؤثر على أوضاعه الداخلية وسمعة في الخارج. وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية العراقية، اللواء سعد معن، الثلاثاء، إن القوات الأمنية العراقية لا تزال تبحث عن المواطنة الألمانية المختطفة، هيوذا ميويوس. وأضاف معن متحدثاً لوكالة الأنباء الألمانية "إلى غاية الآن، القوات الأمنية لا تزال تبحث عن المواطنة الألمانية التي اختطفت الليلة الماضية في أحد شوارع بغداد". وأوضح أن هناك "اهتماماً أمنياً وتوجيهات من وزير الداخلية